المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية . المجلد:57، العدد:05، السنة:2020، الصفحة: 18-30

جدلية الأمن والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة المغاربية.

The dialectic of Security and Foreign Direct Investment in the Maghreb Region.

عبد الرحيم رحموني *
ط د/ علوم سياسية بمخبر الدراسات القانونية المقارنة
جامعة سعيدة
seddikmiloud84@yahoo.fr

ميلود ولد الصديق
أستاذ محاضر علوم سياسية
جامعة سعيدة
abderrahimrahmouni99@gmail.com

تاريخ الارسال05-04-2020 تاريخ القبول: 02-08-2020.تاريخ النشر: ديسمبر 2020

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التمركز أكثر حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة المغاربية في ظل تنامي التهديدات الأمنية، وهو الأمر الذي يفسح المجال أكثر للحديث عن مدى نجاعة الهندسة التنموية في ظل بيئة أمنية غير مستقرة، فلا يمكن الحديث عن أسس التنمية الاقتصاديةفي ظل غياب الأمن والاستقرار.ولا يمكن الحديث عن بناء السلم والأمن في ظل غياب معادلات التنمية الاقتصادية، إذ سيتم في هذه الدراسة التطرق أكثر للتهديدات الأمنية والتي لها عدة تصنيفات حسب طبيعة كل باحث.

الكلمات المفتاحية:التهديدات الأمنية، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية والأمن، المنطقة المغاربية.

Abstract :

This study aims to focus more on the reality of foreign direct investment in the maghreb in light of the growing security threats, Which gives more scope to talk about the efficiency of development engineering in the context of an unstable security environment, It is not possible to talk about the foundations of comprehensive development in the absence of security and stability. It is not possible to talk about building peace and security in the absence of comprehensive development equations, As this study will address more security threats, Which have several classifications according to the nature of each researcher.

Keywords: Security threats,Foreign Direct Investment,Development and security,Maghreb region.

***المؤلف المرسل:**عبد الرحيم رحموني، abderrahimrahmouni99@gmail.com

مقدمة:

إن البحث في المواضيع الأمنية أو التي لها صلة وطيدة بالمجال الأمني في أي مجتمع يُعد على قدر كبير من الأهمية سواء ما تعلق بالدراسات النظرية أو الامبريقية، من نقطة أن الأمن عامل أساسي وعنصر لا بد من تحقيقه في أي وِحدة سواء الفواعل الدولاتية أو اللادولاتية، وهو الأمر الذي أضحى بصفة خاصة ينعكس على واقع الاستثمار في ظل تنامي ظاهرة العنف خاصة في شقه المسلح.لنقل إذاً أن ما زاد من الحاجة لمثل هذه التوجهات هو تعقيدات السياسة العالمية والتي يُعتبر الاقتصاد فيها محركاً رئيسيا وحلقة هامة من الحلقات التي تحكم المسرح الأمني، من منطلق أن من يملك القوة بعديد جوانبها "العسكرية، الاقتصادية..." هو من يكون له وزن على الساحة العالمية، مما حتَّم التوجه نحو تبني النهج التعليمي لدراسة المواضيع ذات الحساسية والتي لا محالة سيكون لها كبير الأثر على تحسين البيئة الاقتصادية.

دول المنطقة المغاربة كمثيلاتها من الدول شهدت نوعاً من التحرك الاقتصادي الأجنبي ما تمثل أساسا في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح في الوقت الحالي له وزن داخل المنظومة الاقتصادية العالمية، مما حتّم جلياً توفير

البيئة المناسبة والتي تساعد على إعطاء دفع قوي لتحريك عملية التنمية، ولعل التهديدات الأمنية والتي يكون مصدرها الدول أو فواعل من غير الدول أصبحت تشكل رهانا وتحديا وتهديدا خطيرا على الواقع الإقليمي والدولي، من منطلق ارتباط كل العمليات الحساسة كالتنمية والاستثمار بتوفير البيئة الآمنة لتحقيق نقلة نوعية في هذا المجال.

لا يمكن الحديث عن نجاح المعادلة الأمنية لأية وحدة في التصدي لمجمل التهديدات القادمة من محيطها الداخلي والإقليمي والعالمي في ظل فشل الهندسة التنموية القائمة على عديد المؤشرات والمعايير، والتي تجعل منها موضوعاً مثارا لعديد نقاط الاستفهام القائمة بالأساس على الإحاطة الكلية بالموضوع.وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتُسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية بما فيها الاستثمار الأجنبي على اعتبار أنها تمثل رُكنا أساسيا مشحون بعديد نقاط الاستفهام، وفق إشكالية مفادها:إلى أي مدى انعكست التهديدات الأمنية على واقع الاستثمار الأجنبي في المنطقة المغاربية؟ وما هي طبيعة العلاقة بين توفير البيئة الآمنة ونجاح الاستثمار الأجنبي؟.

التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة أثرت على واقع الاستثمار الأجنبي في المنطقة بصفة أو بأخرى، خاصة وأنّه في السياسة العالمية تكون مجمل الحقول المعرفية والميدانية متداخلة إلى درجة يخيم عليها التعقيد، هذا في ظل ما يعانيه المسرح العالمي من تنامي هذه التهديدات التي تؤثر على كيان الدول داخليا وحتى في إقليمها الجغرافي والاستراتيجي.

تنبع أهمية الموضوع من أنه جاء لرصد ودراسة طبيعة العلاقة بين التهديدات الأمنية خاصة في شقها اللاتماثلي والتنمية الاقتصادية، خاصة وأن الباحث أراد اخضاع طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتهديد الأمني للاختبار منطلقا من أنه لا يمكن الحديث عن تنمية في غياب بيئة أمنية.

ومن ثم فإن الهدف الأساسي الذي يرجى من هذه الدراسة أن يُدرك القارئ والباحث في الدراسات الأمنية طبيعة ما يمكن القول أنه تلازمية البيئة الأمنية والتنمية الاقتصادية، والتي يمكن الأخذ بها على أنها أحد أبرز المتلازمات في الساحة العالمية.

جاء المستوى الأول من الدراسة ليكون عبارة عن قاعدة مفاهيمية أراد من خلالها الباحث الحديث عن التأصيل المفاهيمي والنظري للأمن والاستثمار الأجنبي، مرورا بالمستوى الثاني والذي كان عبارة عن دراسة نظرية لطبيعة العلاقة بين التنمية والأمن، وصولا إلى المستوى الثالث في تناولهلمستقبل الاستثمار الأجنبي في ظل تنامي التهديدات الأمنية في المنطقة.

المبحث الأول: وضع الأمن والاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الميزان المفاهيمي والنظري للعلاقات الدولية

في خضم التسويق المفاهيمي للمصطلحات برز على الساحة العالمية مصطلح الأمن (Security) والذي يأخذ عديد الأبعاد والترابطات بين عدة حقول معرفية، إذ برز بمفهومه الواسع والشاسع منذ وجود البشرية فكان بذلك يقتصر على التهديد بالسلاح، ومع التطور في الحياة البشرية وتعقيدات المسرح العالمي أخذ هذا المصطلح بالتوسع أكثر فشمل بذلك سياقات مختلفة؛ بعد أن كانت مقتصرا على التهديد العسكري، إذ أصبح الأمن يأخذ ويتموقع في كل المجالات الحياتية وسياقاتها نظرا لتوسع التهديدات وانتشار دائرتها.

يعد الأمن من بين أهم المصطلحات التي عرفت كيف تتموقع في حقل العلاقات الدولية لما له من ارتباطات وتجاذبات في عديد الحقول النظرية والميدانية، ووفقا للتسويق الاصطلاحي أخذ هذا المصطلح بالبروز ليكون بذلك محل

اهتمام الباحثين في الدراسات الدولية وحتى المحلية، فمن عموميته أنه يعني غياب أي تهديد بغياب الخوف سواء الدولة أو الإقليم أو حتى المجال العالمي.

لعلنا في خضم حرصنا على إعطاء تعريف لهذا المصطلح أن ننوه إلى أن هناك تشابك للرؤى بين الباحثين حول تعريفه كل يأخذ به حسب طبيعته، إذ نجد أن هناك من ينظر إليه من زاوية أنه يهدف لحماية الدولة داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها؛ بما يضمن لها ولمواطنيها حياة آمنة، بمعنى الاستقرار في ظل تحقيق شروط التقدم على كافة مستوياته بما يعمل على توفير كل متطلبات التنمية.[1]

فهو بذلك يتموقع حول أحد أبرز الفواعل وهي الدول من منطلق أن كل أشكال وأبعاد الأمن إنما ترتبط بالضرورة بأمن الدولة، وهذا ما يتطرق إليه الواقعيون في صلب حديثهم عن الأمن وتركيزهم على أن الدولة تهدف للحفاظ على أمنها، وإننا بذلك نتحدث عن ركن هام في مجال الدراسات الأمنية الذي يعطي للدولة عامل الفعالية في جميع المجالات والتموجات الأمنية.

حتى يتضح المقام أكثر فأكثر فإنه يجب التطرق إلى أبرز المدارس الفكرية والنظرية التي تطرقت لهذا الجانب، رواد المدرسة الواقعية في مقدمتهم هانز مورغانتو (H. Morgantu) وجون مير شايمر (J.M. Shammer) هم الأكثر دفاعا على أن الأمن من صميم اهتمامات الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقات الدولية، إذ يقتصر الأمن حسبهم على حدود الدولة الوطنية ضد أي تهديد، ومن جهة أخرى يرون أن القوة هي المحدد الرئيسي والمحوري لتحقيق الأمن، بل من أجل الحفاظ على أمنها تنتهج الدولة جهودا دفاعية أو هجومية. في حين يرى منظروا المدرسة الليبرالية من روادها ستانلي هوفمان (S. Hoffman) على أن الفوضى عائق أمام التعاون، فهم بذلك يركزون على توفير حقوق الإنسان كما أن انتشار الديمقراطية هو مصدر للسلام، أما البنائيون كألكسندر ويندت (A. Windt) ينطلقون من تحديد لمفهوم الأمن على أنه مسألة إدراك؛ وحسبهم انتقل الأمن من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد، وهنا دون أن نتغاضى عن النظرية النقدية التي انطلق روادها من مسلمة أن الأمن بناء اجتماعي وأنه يجب تحرير الأفراد والجماعات، فالأمن عندهم لا يقتصر على القوة العسكرية بل يتعداها لمتغيرات أخرى.[2]

لعله هنا يمكن التطرق إلى أحد أبعاد الأمن التي جاءت بها مدرسة كوبنهاغن في تحديدها لأبعاد الأمن التي تدخل في نطاق الأمن الإنساني والأمن الشامل، حيث يُعتبر الأمن الاقتصادي (Economic security) وهو أحد أبرز أبعاد الأمن الجديدة على قدر كبير من الأهمية؛ خاصة في ظل الترابط بين الأمن والاقتصاد، إذ يُعرَّف أنه هو " الحالة التي تمكن الأفراد أوالأسر أوالمجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتغطية المصاريف الإجبارية تغطية مستدامة، بالنظر إلى الاحتياجات الوظيفية والبيئة والمعاييرالثقافية السائدة"[3]، فهو بذلك يمثل إلى درجة كبيرة مدى قدرة الفرد أو الأفراد على إيجاد السُبل التي تؤدي إلى تحقيق حاجاتهم الأساسية، ومن ثم فإن تلبيتهم لجُملة احتياجاتهم تؤدي بهم إلى توسيع هذه القدرة لتشمل الاحتياجات الوظيفية الشاملة.

---

[1] حسين عدلي، **الأمن القومي وإستراتيجية تحقيقه**، القاهرة، 1997، ص 11.

[2] حاج عامر ميلود، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2016، ص 89- 154.

[3] حسين موسى نعيم هدهود، "**الأمن الاقتصادي في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية**"، مجلة البشائر الإقتصادية، العدد الرابع، 2016، ص 46.

لينتقل الباحثان بعد ذلك إلى شق هام من الدراسة يكاد يكون الوحدة المركزية للدراسة من منطلق أن الاستثمار عامل أساسي في العلاقات الدولية، ينظر إليه البعض من المفكرين على أنه انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بـ ُغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي، وبما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة، في حين يرى البعض من الاقتصاديين على أنه يـ ُعد إحدى العمليات الحيوية والتي لابد وأن تتطلب تدخل وتأثير لتنشيط وخلق رؤوس الأموال بمعنى ثروة المستثمر[1].

تـ ُعرِّفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)على أنه "توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيفة..."[2]، كما أنه "كل شخص طبيعي أو تجمع لأشخاص طبيعيين، كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة، كل تجمع مؤسساتي يعتبر مستثمرا، يقوم بإنشاء مؤسسة للاستثمار المباشر في بلد آخر فالاستثمار الأجنبي المباشر يعني فرع لشركة يقوم بالاستثمار في بلد غير بلد المستثمر الأجنبي"[3].

صندوق النقد الدولي يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في "... كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة والتي تختلف أهميتها من بلد إلى آخر، وتكفي حيازة نسبة 10% من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشرا"[4]، إذ "...ينش أالاستثمار الأجنبي المباشر عندما يقوم مستثمر مقِيم في أحد الاقتصاديات باستثمار يمنحه السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشيرالاستثمار المباشرإلى التدفقات والمراكز المالية التي تنشأ بين الأطراف التي ترتبط بعلاقة استثمارمباشر"[5].

يـ ُعرِّف أبو قحف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "...ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معيِّن هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"[6]، كما ُيقصد به أيضا "ذلك النوع من الاستثمار الذي يحدث حينما يقوم مستثمر مستقر في البلد الأم بامتلاك أصل أو موجود في البلد المستقبل، مع وجود نية لديه في إدارة ذلك الأصل..."[7].

---

[1] عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990، ص 02.

[2] حمادي الحسن باسم، **الاستثمار الأجنبي المباشر FDI عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2014، ص17، 18.

[3] أوعيل نعيمة، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998– 2005**، دار الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016، ص 11.

[4] بن سمينة دلال، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة– محدداتها، آثارها وتوجهاتها**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان،2017، ص 10.

[5] بن مسعود،"**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن**"،دراسات اقتصادية، العدد الرابع، 2010، ص 162.

[6] بيري نورة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على التنمية الاقتصادية**،دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2018، ص 05.

[7] بودلال علي، "**تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي– الحصيلة والنتائج**"،مجلة التكامل الاقتصادي، العدد الرابع، 2017، ص 40.

وهنا لابد علينا من إيراد بعض التعاريف التي جاء بها الباحثون في هذا المجال، حيث يُعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

– "...تلك الشركات التجارية أو فروعها التي يملكها غير الوطنيين في الدولة المضيفة، ويقومون بإدارتها سواء كانت هذه الملكية كاملة أم نصيب يكفل السيطرة على إدارة المشروع وتوجيهه".[1]

– "انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة..."[2] .

– يعرفه برتان (G. Bertin) بأنه "الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع، يأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم".[3]

– "قيام مستثمر غير الوطني، سواء أكان شخصا طبيعيا أم اعتباريا، بممارسة نشاط تجاري في الدولة بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرته وتوجيهه، سواء أكان ذلك عن طريق ملكيته الكاملة لرأسمال المشروع التجاري، أو عن طريق مساهمته مع رأس المال الوطني بنسبة معينة تكفل له السيطرة على إدارة المشروع".[4]

ومما لا يحتاج إلى التأكيد على أنالتهديدات باختلاف سياقاتها تمثِّل أحد أبرز العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار سواء الوطني وحتى الأجنبي، من منطلق أن البيئة عامل رئيسي في المعادلات الاستثمارية، كما أن التطورات الراهنة في المنطقة خاصة الحدود الجنوبية الشرقية للجزائر مع ليبيا إضافة إلى إفرازات الأوضاع في منطقة الساحل والصحراء، ألقت بضلالها على واقع الاستثمار الأجنبي خاصة في أقاليم المنطقة المغاربية.

المبحث الثاني: الهندسة الاستثمارية وطردية العلاقة بين الأمن والتنمية.

جدير بالذكر أنه في سياق التحدث عن مجمل التهديدات التي تؤثر على الأمن والاستقرار على الدولة والفرد سواء على المستوى الوطني وحتى الإقليمي والدولي، أن نتحدث عن التهديدات اللاتماثلية أو كما يسميها البعض التهديدات اللادولاتية وهي تلك التهديدات التي يكون مصدرها غير الدولة كالجماعات، فلو أطنبنا الحديث عن هذا الجانب فإنه يجب التأكيد على أهم تهديد ورهان لأمن الدولة بما فيها استقرار الاقتصاد وتوفير الأمن والجو الملائم للاستثمار.

في الدراسات الأمنية يتم النظر إلى التهديدات اللاتماثلية– سنولي أهمية في هذا الحديث لأهم التهديدات التي تؤثر على الاستقرار كالتطرف و الإرهاب باعتبارهما أخطر التهديدات للاستثمار– من وجهة أنها تشكل رهانا حقيقيا معقدا لابد من تكثيف الجهود لمحاربته، وهذا بتبني الدولة لمختلف الخُطط والإجراءات لتحقيق الأمن والاستقرار في ظل التشابك الذي يخيم على السياسة العالمية، إذ أن المتضرر من هذه الأعمال هي الدولة وبطبيعة الحال المجتمع والفرد من منطلق التأثير

---

[1] الدوسكي مصطفى محمد، **تسوية منازعات الاستثمارات الأجنبية بالوسائل الودية والقضائية– دراسة مقارنة**، الكتاب الأول،دار الكتب القانونية، مصر، 2016، ص 47.

[2] **المرجع نفسه**، ص 19.

[3] بيري نورة، **مرجع سابق**، 48.

[4] الدوسكي مصطفى محمد،**مرجع سابق**، ص 48.

التأثر، هذا إذاً ولابد من الإشارة جليا إلى أن أمن الفرد وأمن المجتمع أهم متغيِّر في مجال العلاقات والدراسات الأمنية خاصة إذا تعلق الأمر بتهديد الدولة داخليا وخارجيا[1].

الأمن في الأدبيات النظرية التقليدية كالمدرسة الواقعية الليبرالية كان أساسه أمن الدول والإقليم (أمن الجماعي)، لكن مع توسع نطاق التهديدات وشمولية الأبعاد التي مسها هذا التهديد أصبح لزام إعادة النظر في توجهات أخرى تأخذ الفرد والمجتمع بعين الاعتبار، وهنا أمكن الحديث عن مدرسة كوبنهاغنومساهمات روادها في مقدمتهم باري بوزان (B. Buzan) والذي رأى أن التهديدات توسعت لتشمل عديد الأبعاد "الأمن الاجتماعي، الأمن المجتمعي، الأمن الاقتصادي، الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن البيئي"، من منطلق أن التهديدات أصبحت موسعة تشمل بذلك "التهديد العسكري، التهديد الاقتصادي، التهديد المجتمعي، التهديد السياسي..."[2].

من هذا النقطة، يتم أخذ المنطقة المغاربية باعتبارها تمثل أنموذجا جديرا بالبحث والاهتمام والذي مسته مجمل هذه التهديدات؛ على كلمستويات وأبعاد الأمن الإقليمي والدولي والفردي، ولعل من جُملة الأبعاد نجد أن البُعد الاقتصادي في الأمن يحتل مكانة حيوية ضمن هذه الأدبيات الأمنية القائمة على حماية الاستثمار في ظل تنامي ظاهرة التهديد المسلح والعنيف.

لعل هذا الرهان الحقيقي والتهديد اللامتناهي للإرهاب حتَّم على الُمشرِّع المغاربي في مجمل قوانين العقوبات للدول المغاربية إدراج تعاريف حساسة لهذا التهديد، على سبيل الذكر المشرِّع في القانون الجزائري أخذ بهذا المتغيِّر من أنه يأخذ بالحسبان موقعه ضمن الهندسة الدستورية والقانونية التشريعية، وهنا يظهر نص المادة الأول من المرسوم التشريعي رقم 92-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب تؤكد في نقطة هامة على أنه:

"يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا...كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي"

مما يمكن التأكيد عليه هو أن الجزائر وفقاً لتطلعاتها وديناميكياتها القائمة على الحد من هذه الظاهرة فإنها بذلك اعتمدت على مقاربة وإستراتيجية مبنية أساسا على ثلاث أساليب وديناميات، حيث تم الاعتماد في الركيزة الأولى على مسبِّبات الإرهاب والعوامل التي أدت إلى ظهوره وتفشيه وتهديده للأمن، أما الثانية فهي قائمة على الاستراتيجيات الواجبة للعمل ومواجهة هذا التهديد، في حين خصت الركيزة الثالثة الاهتمام بأمن الفرد وحقوق الإنسان وفق تطلعات صانع القرار والقائمة على حماية حقوق الفرد في ظل تفشي هذه الظاهرة[3].

---

[1] لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2015، ص 17- 19.

[2] قوجيلي سيد أحمد، **الدراسات الأمنية النقدية - مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2014)، ص 80- 90.

[3] لطفي بوجمعة، "**الإجراءات الخاصة لمكافحة الجرائم الإرهابية في التشريع الجزائري**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، 2012، ص 330.

حسب رأي العارفين بهذا الشأن وكما يرى الأستاذ منصور لخضاري[1]أن قانون العقوبات لسنة 1995 وسَّع هذا النِّطاق ليشمل تهديد الوحدة الوطنية وهذا في مادته 87 مكرر والتي جاء في نصها:

"يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا، في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولةوالوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي:

- بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاصأو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم.
- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية.
- الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور.
- الاعتداء على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها أو احتلالها دونمسوغ قانوني.
- الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقائها عليها أو في المياه بمافيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر.
- عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفقالعام."[2].

في صلب حديثنا عن طبيعة هذه التهديدات التي يكون من ضمنها الإرهاب(Terrorism) – لابد من الإشارة هنا إلا أن مصطلح الإرهاب مصطلح لين ليس له تعريف موحد ومحدد، باعتبار أن كل فاعل يعرفه ويفسره وفقا لمقاربته الخاصة–والذي يعني إلى درجة كبيرة من أهم التهديدات الصلبة التي يمس صداها الدُّول والأفراد، لكن لو تكلمنا في هذا الصدد لوجدنا أن هذا المفهوم متعارف عليه ومتفق عليه إلى درجة معتبرة نظراً لتوافر عوامل التهديد المكونة له، وعليه وجب الحديث عن جملة التهديدات التي يكون لها كبير الأثر وتشكل تحديا حقيقيا أمام عملية البناء الدولاتي.

لعل مكانته ضمن الأجندات الأمنية العالمية مكنت له من أن يكون مصدر تهديد حقيقي ورهان صعب لابد على الدول مكافحته كل حسب إمكانياته وإيديولوجية، على اعتبار أن ُمخرجاته وإفرازاته يكون لها صدى وتأثير واسع على عديد القطاعات بما فيها القطاع الاقتصادي؛ القائم على الأمن الاقتصادي والذي يعني بالضرورة توفير الأمن والاستقرار للنهوض بالبناء الاقتصادي الذي يمثل وحدة مركزية في عمليات التنمية.

فلا يمكن أن نتكلم عن التنمية في غياب الأمن والاستقرار ولا يمكن الحديث عن بناء السلم والأمن في ظل غياب معادلات التنمية الشاملة، فهما بذلك كُلاً مترابطاً قائم على التفاعل المتفاعل والذي يشكل لب أي دراسة خصوصا إذا تعلق الأمر بدول العالم النامي، في مقدمتها دول المنطقة المغاربية والتي لا يزال اقتصادها يعاني من تأثير الأمن سواء داخليا كالتطرف وخارجيا كمآلات الأزمة الليبية والسلاح الليبي والذي هو مصدر لاأمن في المنطقة، إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية على دول الحدود.

المبحث الثالث: مستقبل الاستثمار الأجنبي في المنطقة المغاربية في ظل تنامي ظاهرة التهديدات الأمنية.

---

[1] لخضاري منصور، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**، (المجلد 194)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإمارات، 2014، ص 03.

[2] رئاسة الجمهورية، **قانون العقوبات**، الأمانة العامة للحكومة، الجزائر،2012، ص 30– 32.

تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن المنطقة المغاربية و القارة الإفريقية ككل تعد من بين أهم المجالات الحيوية ذات الميزات الجيوبولتيكية المتكاملة في العالم، من منطلق أن أقاليمها تزخر بعديد مقوِّمات القوة الشاملة بدءاً بالموارد الطبيعية "الذهب، البترول، النفط، الفوسفات، اليورانيوم..."، وهو ما جعلها محل توافد لعديد الشركات خارج القارة للاستثمار –بغض النظر عن النفوذ– في هذه القطاعات الحيوية، لكن الأمر لم يتوقف هنا بل إن المتتبِع لواقع الأحداث يدرك بروز فاعل آخر في هذه اللعبة ألا وهو التهديدات الأمنية متمثلة أساساً في الإرهاب والجريمة المنظمة.

في خضم تطرقنا لهذا الجانب وجب علينا الحديث جليا عن أبرز محدِّدات الاستثمار الأجنبي في المنطقة هذا حتى نُكوِّن الصورة الحيَّة لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، إذ أمكننا الحديث عن التوافد الكثيف للشركات عبر الوطنية إلى القارة بفعل غنى المنطقة والأقاليم المحاذية لها بعديد الموارد الطبيعية والتي لم يتم استغلالها وطنيا على النحو الذي تتطور به المنطقة، الأمر الذي يدفع هذه الشركات إلى تبني الرؤى الغربية في الاستثمار القائمة على استنزاف ثروات القارة في ظل التسهيلات الكبيرة من الدول التي تشهد توافدا كبيرا لهذا النوع من استثمار.

هذا الجانب من النشاط الاقتصادي هو في الأصل قائم على عدة عوامل جذب، لعل أهم عامل في هذا السياق هو ذلك التي يتأتى بفعل الأسواق الإفريقية الكبيرة وهي في نفس الوقت تمتاز بالقرب الجغرافي وسهولة الوصول على مواقع الموارد الطاقوية بالأساس، كما أن اليد العاملة الإفريقية القليلة التكلفة تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية بالنظر لأنها توفر على الشركة عبء اليد العاملة الأجنبية، ضف إلى ذلك أغلب دول القارة تمتاز بغنى هائل من الموارد الأولية الخام خاصة الطاقوية منها، الأمر الذي شكَّل حافزاً رئيسياً في هذه العملية.

فلو أخذنا على سبيل الذكر لا الحصر إحدى البلدان الإفريقية لوجد الدارس أن أغلب استثماراتها إنما هي خارج إفريقيا سواء إلى أوروبا أو دول القارة الأمريكية، وهنا أصبح الأمر محتوما بعوامل أخرى حساسة متحكمة؛ هي في الأساس تلك العوامل المساعدة على تحسين الاستثمار وزيادته وتطوره، وفي مقابل ذلك فإن توفير البيئة الآمنة الخالية من كل أشكال التهديدات لهي كفيلة بالبحث عن مصادر لاستقرار القارة، وهو الأمر ذاته الذي يربط بصورة جلية واقع الاستثمار الأجنبي في إفريقيا بمدى استقرار القارة وتوفير البيئة الآمنة لذلك.[1]

كما أسلفنا الذكر فإن الرهانات التي عاشتها القارة في السنوات الأخيرة جعلت عديد الشركات عبر الوطنية تعيد حساباتها في ظل تردي الأوضاع الأمنية في القارة، ما يضعنا أمام حتمية أنه لا يمكن تحقيق تنمية في ظل اللاأمن في حين لا يمكن الحديث عن الأمن في غياب التنمية وهو الأمر الذي لا بد من التأكيد عليه جليا في الحديث عن التدفقات الأجنبية في القارة الإفريقية.

هو نفس الأمر الذي ذهب إليه ماريو بيزيني (M. Pezzini) في حديثه على أن التحول الديمقراطي في إفريقيا سيحسِّن بالأساس من واقع وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة؛ ما يتيح فُرصا جديدة للمستثمرين من خلال تحسين الخدمات والبيئة الآمنة، إذ حسبه فإن القارة الإفريقية ككل والمنطقة المغاربية بالأساس بحاجة إلى إعادة هيكلة اقتصادية شاملة تجعل من الاقتصاد المحرك الرئيسي للتنمية في ظل ما يكتسي الساحة العالمية من رهانات وتحديات يكون فيها للاقتصاد الدور المحوري لمجابهة هذا الرهانات.[2]

---

[1]Sheila Page & others, **Foreign Direct Investment by African Countries**, Overseas Development Institute, London,December 2004, P 09- 34.

[2]Pezzini Mario, **Africa's transformation: Open for business. Dans A. Klasa, The Africa Investement Report 2016**, London, 2016, P 01- 15.

لنقل إذاً بتضافر عديد العوامل التي تساعد على تحسين الأداء الاستثماري الأجنبي ولعل في مقدمتها الاستقرار على كافة الأصعدة والسياقات بدءا بالأمني وحتى السياسي والاقتصادي و...، الأمر الذي يضعنا أمام حتمية أن الاستقرار يساهم بالدرجة الأولى في تعزيز التنمية بصفة عامة، بغض النظر على أن الاستثمار الأجنبي يعزِّز النُّمو في الدول المضيفة، فواقع إفريقيا متشابك ومعقد يتميز باتساع بؤر التوتر هنا وهناك.

في خضم ذلك فإن الاستثمار الأجنبي قائم على توفير البيئة التحتية الملائمة إضافة إلى أدوار مؤسساتية فاعلة وهو الأمر الذي تفتقده المنطقة المغاربية بحكم اتساع رقعة التهديدات الجديدة الصلبة واللينة، إذ تشير عديد التقارير الدولية إلى أن توفير البيئة الآمنة وما ينعكس عليها في تعزيز المؤسسات لهو كفيل بأن يشجع على الاستثمار الأجنبي، هذا إذا أخذنا بالحسبان كل الإجراءات التي تقوم بها الدول الإفريقية لتحقيق السلم والأمن في القارة.[1]

هي الحقيقة التي أكد عليها التقرير الخاص بالاستثمار العالمي لسنة 2016 الصادر عن هيأة الأمم المتحدة في الشطر الخاص بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا، إذ رأى أن الاستثمار على كافة الفروع انخفض فيها بنسبة25% بفعل الجَو المشحون بالتهديدات خاصة في الأقاليم وبؤر التوتر في الساحل الإفريقي، وهو ما يُنذر بتزايد الانخفاض في ظل استحالة وجود حل لهذه التهديدات الأمنية.

مما أكدت عليه التقارير الدولية المتعددة فإنه أصبح لزاما إعادة النظر في السياسات الأمنية المتبعة في المنطقة وإفريقيا بالكامل، خاصة في ظل استفحال وتشابك الرهانات التي تحيط بها بكل أبعادها، ما يمكننا إلى أن نتطرق إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد أحد الموارد الأساسية في إفريقيا، وأحد أبرز الانفتاحيات العالمية على القارة المليئة بالتشعبات والتعقيدات التي تخيم على المسرح الإفريقي الشامل بكل ما تعنيه التشابكات السياقية[2].

حسب مدير التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى واندبل كوكويني (W. Qokweni)فإنه يُلاَحظ بين فترين؛ تغير كبير بين واقع الاستثمار الأجنبي في القارة، الفترة الأولي بين 2010 إلى 2014م من خلالها ملاحظة تغيُر في توزيع وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا؛ إذ ارتفعت حصة إفريقيا جنوب من 7.2 % عام 2010 إلى 20% في عام 2014، في حين أن إفريقيا وسط انتقلت من 18% إلى 22.4% أما بخصوص شرق إفريقيا فارتفعت حصتها من 10.3% إلى 12.6%، وما يلاحظ أن الخاسر الأكبر في هذه المرحلة هو شمال إفريقيا والتي شهدت حراكات اجتماعية وتحول للسلطة مع اختلاف درجة العنف فيها، إذ شهدت تدفقات الاستثمار فيها من 35.7% عام 2010 انخفاضا كبيرا لتصل سنة 2014 إلى 21.4%، ونفس الشيء حدث مع غرب إفريقيا أين انخفضت التدفقات بشكل متوسط من 27.2% لتصل سنة 2014 إلى 23.7%.

في السياق ذاته ووفقا للفترة الثانية من واقع الاستثمار كانت بعد سنة 2015 والتي شهدت عودة للاستقرار في المنطقة المغاربية، أين أثر هذا الاستقرار على زيادة التدفقات الأجنبية نحو شمال إفريقيا، فلو أخذنا على سبيل المثال مصر والتي شهدت قبل هذه الفترة حراكاً اجتماعياً انتهى بسيناريو سياسي –دون الخوض فيه– للاحظنا أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت بنسبة مقبولة لتصل إلى 6.7 مليار دولار بعد أن كانت قبل سنة ما يقارب 4.8 مليار

[1]Yusufu Unisa Kamara, **Foreign Direct Investment and Growth in Sub-Saharan Africa What are the Channels?**, University of Kansas, États-Unis, october 2013, P 01- 15.

[2]Nations Unies, **Rapport sur l'investissement dans le monde 2016 - Nationalité des investisseurs: enjeux et politiques,** Genève, Suisse,2016, P 12- 19.

دولار، وهو ما يؤكد جليا على دور ومحورية البيئة الآمنة وانعكاساتها على السياقات الأخرى على تدفقات الاستثمارات إلى القارة.[1]

وعليه فإنّه أصبح لزاماً جس النبض الإفريقي والدولي لتعزيز الاستثمارات الاقتصادية وإعادة بناء بيئة آمنة قادرة على النهوض بالاقتصاد إلى أرقى المستويات خاصة في دول العالم النامي، مما أضحى بالضرورة موضوع الساعة والذي لم يتم السيطرة عليه –التهديدات– في عالم أقل ما يُقال أنه أصبح يتسم بحالة اللاتوازن واللااستقرار وانعكاساتهما على السياسات الداخلية والإقليمية للدول، بتنوع وتشابك وتعقيد مصادر التهديد والتي أصبحت موسَعة في المسرح العالمي اليوم وبالأخص المسرح الإفريقي المتغذي بالنزاعات الداخلية والتنازع حول السلطة في ظل هشاشة الأنظمة السياسية.

ولعل الاستثمار الأجنبي المباشر كما أسفنا الذكر يلعب الأدوار المحورية في دعم اقتصاديات الدول النامية وهو ما حدث ولو جزئيا في المنطقة المغاربية خاصة مرحلة ما قبل الحراك الاجتماعي 2011، وهو ما لوحظ سابقا حسب تقرير مصرف ليبيا المركزي 2008 (Central Bank of Libya)الذي يُعاني على عكس غيره من دول المنطقة من تدني حجم الاستثمارات إذ أساسا هو مقتصرا على المحروقات فقط، ما مكن لليبيا من أن تتأخر اقتصاديا بفعل تمركز عدة عوامل طاردة للاستثمار.

مما يمكن الوقوف عليه هو أن أهم الأسباب التي كانت تقف وراء تدني مستوى وتدفق الاستثمار إلى ليبيا هو أن الحكومة آنذاك لم تسمح بالاستثمار الأجنبي في الاقتصاد أو سمحت ولو بطرق محدودة، خاصة إذا تعلق الأمر بالنفط والغاز إضافة إلى أن الحكومة الليبية بعد الاستقلال لم تكن على استعداد تام لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن بعد 1998 وتاريخ إنشاء المجلس الليبي للاستثمار شهد الاستثمار الأجنبي تدفقاً نوعياً وهو ما يعكس العلاقة البينية بين الأوضاع الاقتصادية والسياسية بتدفق الاستثمارات.[2]

لو تم التطرق بالتفصيل إلى أهم البؤر التي شهدت تمدد هذه التهديدات فإن ليبيا تكون في المقدمة، على اعتبار أنها شهدت أعنف التغيرات والتي كان يراد منها التغيير من نظام الحكم –دون الخوض بالتفصيل في الأزمة الليبية–، ومع إعلان السلطات الليبية الرسمية في عديد المناسبات عن إحراز تقدم في الاستثمار إلا أن ذلك لا يُخفي عديد التحديات والعقبات التي وقفت ولا زالت تقف في وجه الاستثمار الأجنبي، وهو ما يؤرق كاهل الاستثمار في المنطقة المغاربية وتنامي التهديدات خاصة العنيفة منها، إضافة إلى الغموض السياسي وما يمكن له أن يشكل إفرازا على كامل المنطقة المغاربية.

ومنه فإنه أهم ما يمكن أن يلاحظه المتتبِّع للأحداث في ليبيا وجود وجهين للسلطة الحكومة والمليشيات المسلحة، وهو الأمر نفسه الذي أصبح أهم تحدي لقيام وبناء دول ليبية ديمقراطية بعيدا عن التدخل المباشر وغير المباشر للقوى الدولية فيها، ما يجعل من جملة الحلول التي يمكن لها أن تُؤسِس لدولة ليبية ديمقراطية هو مكافحة الفساد بكل أشكاله والذي تفشى بشدة في ليبيا، إضافة إلى الترويج أكثر للاستثمار وهو ما يتأتى فعليا وضمنيا بتحقيق الأمن والاستقرار وفق خريطة البيئة الآمنة، ما يشكل عامل جذب للاستثمار الأجنبي من خلال وجود تسهيلات للمستثمرين.[3]

---

[1] Qokweni Wandile, **What influences foreign direct investment into Africa- Insights into African Capital Markets**, South African, 2016, P 01- 05.

[2] Salem Abobaker, **Key success factors impacting foreign direct investment and technology transfer: a comparative study of Libya and Egypt**, Lambert Academic Publishing, Allemagne, 2015, P 93.

[3] Alfituri Ali, «**The Libyan Experience Of Foreign Direct Investent** », South East Asia Journal of Contemporary Business.Economics and Law,N°02, 2015, P 63.

ما يمكن الوقوف عليه من كل هذا هو أن مُجمل التهديدات بتنوعها شكلت ولا زالت تشكل رهانا أمنيا حقيقيا وتحديا اقتصاديا محوريا للتنمية في المنطقة المغاربية ودول العالم الثالث، الأمر الذي يحتم بالضرورة التوجه إلى التنسيق على كل الأصعدة خاصة الأمنية منها من منطلق أنه لا تنمية بدون أمن ولا أمن في غياب التنمية، مما يؤكد عديد المرات على أن التهديدات الأمنية أخذت حيِّزا هاما في سجل معوِّقات الاستثمار في إفريقيا، فالأعمال الإرهابية مثلا قائمة على مسلمة زرع حالة اللاأمن واللااستقرار في الفضاء المغاربي والإفريقي.

وغير بعيدين عمَّا تم التطرق إليه مسبقا فقد وظفت الجماعات الإرهابية بعض الخلايا المندسة تحت لوائها في عملية القرصنة والتجارة الالكترونية، الأمر الذي يؤدي إلى عقد صفقات مشبوهة تنعكس سلبا على التنمية بالأساس وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر بالضرورة، وهنا يبقى الحل قائما على التوظيف الأمثل لكل السياسات الأمنية في الفضاء المغاربي والذي بطبيعة الحال سينعكس بالإيجاب على واقع التنمية والاستثمار الأجنبي في القارة[1]

جدير بنا أن نتحدث هنا وبصفة شاملة على أن تدفق الاستثمار الأجنبي إلى المنطقة المغاربية لا زال يعرف تذبذبا خفيفا نوعا ما، مما يحيلنا لا محالة لدق ناقوس الخطر بجد نظرا لاستفحال الاستثناءات والتي عرقلت بل وهدَّدت الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي في القارة، ولعل هذه التهديدات قائمة على تنامي الخلافات المسلحة إضافة إلى الإرهاب وتداعياته على المنظومة الشاملة، ما أثَّر على الاستقرار في الواقع الأمني وما يفرزه على عديد السياقات الأخرى كالاقتصاد والسياسة، مما يؤثر بالسلب على تصورات وتدفق المستثمرين الأجانب إلى بؤر التوتر هذه.

خاتمة:

في الأخير وختاما لهذه الدراسة والتي أردنا من خلالها الحديث أكثر عن الترابطات والتجاذبات بين البيئة الأمنية والتنمية والاستثمار الأجنبي، إذ خلُص البحث إلى عديد النتائج والتي يمكن أن نجملها في:

- يُعد الأمن بوصفه الشامل والواسع والمترابط مع عديد المجالات من بين أهم الركائز والتي لا يمكن قيام أي استثمار أو نشاط تنموي في غيابها.
- علاقة الأمن بالتنمية علاقة وطيدة إلى درجة أنه لا يمكن الحديث عن التنمية في غياب الأمن في حين أنه لا يمكن بناء أو الحديث عن الأمن في ظل انعدام التنمية.
- أثرت مجمل التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية على البيئة الاستثمارية ومعادلات التنمية، والتي عاشتها المنطقة خاصة اللاتماثلية منها بشقيها الصلب واللين كالإرهاب أثناء الأزمات الأمنية، إضافة إلى الجريمة المنظمة والتي أصبحت تأخذ مكانها ضمن التهديدات الأكثر تأثيرا لكيان الدولة.

فالحديث عن الاستثمار في المنطقة المغاربية يتعدى الجوانب الاقتصادية المعروفة ليربطها وجوبيا بتوفير الأمن والذي أصبح محتوما في عالم أصبح يتسم بالحساسية والتشابك، وعلى الدولة أن تصب جُل اهتماماتها على الجانب الأمني بتنوع أبعاده "السياسي، الاقتصادي، العسكري، المجتمعي، الاجتماعي، البيئي"، فلا يمكن لنا أن نتكلم عن أي عملية أو قضية تنموية وفي مقدمتها الاستثمارات الأجنبية في غياب البيئة الآمنة والتي تعد الفاعل الرئيسي والمحوري

[1] الشيمي محمد عبد العظيم، **مدخل لظاهرة الإرهاب في مصر والمملكة العربية السعودية –تجارب إستراتيجية**،المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص 342– 347.

لتحقيق نقلة نوعية في كل المجالات،كما يمكن القول أن أغلب الدول التي تشهد توافدا كبيرا للاستثمارات الأجنبية هي نفسها تلك التي برهنت في اعتمادها القوي على مواردها الطبيعية وحجم سوقها.

سياقا لهذا أصبح جليا النَّظر إلى مسلمة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا بارزا في تعزيز التنمية المحلية في المنطقة المغاربية، إذ ما لوحظ عكس ذلك أن البلدان الإفريقية لم تنجح في جذب الاستثمار الأجنبي بالشكل المطلوب، وهو ما يرجع لا محالة إلى تنامي التهديدات الأمنية في المنطقة وتأثيرها على الاستقرار سواء المحلي وحتى الإقليمي والدولي، مما يتطلب إعادة النظر في تبني نهج أمني جديد ذا فعالية يقوم على تنسيق السياسات دوليا وإقليميا ومحليا وهو بالأساس يـُبنى على تحقيق التنمية في القارة.

قائمة المراجع:

الكتب:

العربية:

أوعيل نعيمة، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998- 2005**، دار الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016.

بن سمينة دلال، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة- محدداتها، آثارهاوتوجهاتها**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

بيري نورة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على التنمية الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2018.

الدوسكي مصطفى محمد، **تسوية منازعات الاستثمارات الأجنبية بالوسائل الودية والقضائية- دراسة مقارنة**، الكتاب الأول، دار الكتب القانونية، مصر، 2016.

حسين عدلي، **الأمن القومي وإستراتيجية تحقيقه**، القاهرة، 1997.

حاج عامر ميلود، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2016.

حمادي الحسن باسم، **الاستثمار الأجنبي المباشر FDI عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014.

لخضاري منصور، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**، (المجلد 194)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإمارات، 2014.

لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2015.

عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

رئاسة الجمهورية، **قانون العقوبات**، الأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 2012.

الشيمي محمد عبد العظيم، **مدخل لظاهرة الإرهاب في مصر والمملكة العربية السعودية -تجارب إستراتيجية**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.

قوجيلي سيد أحمد، **الدراسات الأمنية النقدية - مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2014).

الأجنبية:

Qokweni Wandile, **What influences foreign direct investment into Africa- Insights into African Capital Markets**, South African, 2016.

Salem Abobaker, **Key success factors impacting foreign direct investment and technology transfer: a comparative study of Libya and Egypt**, Lambert Academic Publishing, Allemagne, 2015.

Sheila Page & others, **Foreign Direct Investment by African Countries**, Overseas Development Institute, London, December 2004.

Yusufu Unisa Kamara, **Foreign Direct Investment and Growth in Sub-Saharan Africa What are the Channels?**, University of Kansas, États-Unis, october 2013.

المقالات:

العربية:

حسين موسى نعيم هدهود، "**الأمن الاقتصادي في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية**"، مجلة البشائر الإقتصادية، العدد الرابع، 2016.

بن مسعود عطا الله،"**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن**"،دراسات اقتصادية، العدد الرابع، 2010.

بودلال علي، "**تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي– الحصيلة والنتائج**"،مجلة التكامل الاقتصادي، العدد الرابع، 2017.

لطفي بوجمعة، "**الإجراءات الخاصة لمكافحة الجرائم الإرهابية في التشريع الجزائري**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، 2012.

الأجنبية:

Alfituri Ali, «**The Libyan Experience Of Foreign Direct Investent** », South East Asia Journal of Contemporary Business. Economics and Law**,**N°02, 2015.

التقارير:

الأجنبية:

Pezzini Mario, **Africa's transformation: Open for business. Dans A. Klasa, The Africa Investement Report 2016**, London, 2016.

Nations Unies, **Rapport sur l'investissement dans le monde 2016 - Nationalité des investisseurs: enjeux et politiques,** Genève, Suisse, 2016.